

قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٠

بربط موازنة هيئة صندوق أراضى الإستصلاح

للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت استخدامات وإيرادات هيئة صندوق أراضى الإستصلاح للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٢٥٢٤٧٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة وعشرون مليوناً ومائتان وسبعة وأربعون ألف جنيه) موزعة وفقاً لى :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١٢٨٦٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنا عشر مليوناً وثمانمائة وستة وستون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الأول : أحور بمبلغ ٢٨٦٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٢٥٨٠٠٠٠ جنيه .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١٢٣٨١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنا عشر مليوناً وثلثمائة وواحد وثمانون ألف جنيه) كلها بالباب الرابع - التحويلات الرأسمالية .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١٢٨٦٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنا عشر مليوناً وثمانمائة وستة وستون ألف جنيه) وكلها بالباب الثانى - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١٢٣٨١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنا عشر مليوناً وثلاثمائة وواحد وثمانون ألف جنيه) وكلها بالباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما ينحصر لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٠
يبصم هذا القانون بنحتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠) .

حسنى مبارك

